القسم بسرعة لانه عبارة عن مواقف عامة تضمن اغلبها الميثاق الوطني الفلسطيني. واقرت كذلك القسم التنظيمي من المشروع مع وقفة أمام ثلاث قضايا : ١ ــ قضية الدمج العسكري الفوري . ٢ ــ تشكيل اللجنة المركزية . ٣ ــ طريقة انتخاب المكتب السياسي . واعتبرت هذه القضايا بحاجة الى مزيد من الحوار بين المنظمات لذلك اجل البت فيها الى المجلس الوطني القادم . واتخذ المجلس بالاضافة الى ذلك قرارين : القرار الاول : تشكيل مجلس وطني جديد من ١٥٠ عضوا يجتمع بعد ثلاثة أشهر اي في بداية الشهر السادس من عام ١٩٧١ . وكلفت اللجنة التنفيذية بالاضافة الى رئيس المجلس الوطني وقائد جيش التحرير بتولي هذه المهمة . القرار الثاني : ابقاء المؤسسات الحالية لمنظمة التحرير قائمة كما هي ، مع التأكيد على ضرورة أن تمارس اللجنة التنفيذية مسؤولياتها كاملة باعتبارها الجهة القيادية الاولى في المنظمة، وان لا يتكرر طغيان اللجنة المركزية او امانة سر اللجنة المركزية عليها .

وبالاضافة الى هذه القضايا الاساسية كانت هناك قضايا اخرى تستحق التسجيل اهمها : ١ ــ ان جيش التحرير لم يطرح مذكراته للنقاش . ويعود السبب في ذلك الى المصالحة التي جرت بين قيادة الجيش والسيد ياسر عرفات في دمشق . ٢ ــ قام في كواليس المجلس تكتلان . تشكل الاول من فتح وجيش التحرير وبعض المستقلين يدعو لتشكيل مؤسسات منظمة التحرير من هذه القوى الثلاث فقط ، وابعاد المنظمات الاخرى . وتشكل التكتل الثاني من سبع منظمات (الصاعقة ــ الشعبية ــ الديمقراطية ــ جبهة التحرير ــ القيادة العامة ــ جبهة النضال ــ المنظمة الشعبية) وأصر هذا التكتل على تمثيل الجميع في أي مشروع للوحدة الوطنية . وكان صراع هذين التكتلين في الكواليس وراء قرار التجديد للجنة التنفيذية وبقاء كل شيء على حاله ثلاثة أشهر اخرى . ٣ ــ تقدم اربعة اعضاء من اللجنة التنفيذية باستقالاتهم ، وهم زهير العلمي رئيس الصندوق القومي ، ياسر عمرو أمين سر اللجنة التنفيذية ، حامد ابو ستة رئيس دائرة شؤون الوطن المحتل ، حسام الخطيب رئيس الدائرة الثقافية . وقد سحب ثلاثة منهم استقالاتهم في الجلسة الاخيرة للمجلس ، بينما بقي الدكتور زهير العلمي مصرا عليها . (بعد انتهاء المجلس الوطني من اعماله عقدت اللجنة التنفيذية جلستها الاولى في دمشق بتاريخ ١٤/٣/ ٧١ . وفي هذه الجلسة استقال من عضوية اللجنة كمال ناصر وبلال الحسن) . ٤ ــ في الجلسة الاولى للمجلس الوطني ، واثناء مناقشة البند الاول في جدول الاعمال (العضوية) اقترح السيد ياسر عرفات اضافة السيد فائق وراد (الانصار) الى عضوية المجلس بصفته الشخصية، وقد وافق المجلس على ذلك ، ولكن هذا الموقف احدث ازمة داخل فتح ، قاطع على اثره اكثر من عضو من اعضاء فتح جلسات المجلس ، وذلك لان منظمة الانصار المنبثقة عن الحزب الشيوعي الاردني ، توافق على قرار مجلس الامن ، وترفض اعلان التزامها بميثاق منظمة التحرير . وفي هذه الجلسة ايضا ووفق على ضم كل من حبيب قهوجي وصبري جريس ومحمود درويش الى عضوية المجلس ، كممثلين لعرب فلسطين الذين يعيشون تحت الاحتلال منذ عام ١٩٤٨ . وهذه هي المرة الاولى التي يمثل فيها عرب الارض المحتلة في المجلس الوطني . ٥ ــ كانت اللجنة المركزية قد وجهت الدعوة الى مائة شخصية وطنية (٥٠ فلسطينيا و٥٠ اردنيا) ليشكلوا مع اعضاء المجلس الوطني مؤتمرا شعبيا . وقد عقد المؤتمر الشعبي جلساته فيما بين اجتماعات المجلس الوطني الرسمية ،واتخذ قرارات واضحة بدعم حركة المقاومة ، واستنكار محاولات التفرقة الاقليمية في الاردن ، بينما رفض ادانة النظام الاردني بصيغ واضحة صريحة ، ويعود السبب في ذلك الى أن عددا لا بأس به من الشخصيات المدعوة ، مرتبطة بشكل او بآخر بالنظام الاردني، ومنهم بشكل خاص اعضاء وزارة عبد المنعم الرفاعي التي اعلنت موافقتها على مشروع روجرز. واذا اردنا في نهاية هذا العرض ان نقدم تقييما لنتائج المجلس ، فان تصريحات اربعة مسؤولين في المقاومة تفي بهذا الغرض ، ففي ٧/٣/٧١ نشرت جريدة النهار البيروتية مقابلة مع ثلاثة مسؤولين من فتح والجبهة الديمقراطية والجبهة الشعبية . قال ابو يوسف من فتح « نعتبر أن مجموع ما اتخذ من قرارات يعتبر لمصلحة المقاومة الفلسطينية » . وقال نايف حواتمه من الديمقراطية « كان واضحا امام الجبهة ان دورة المجلس الحالية لن تأتي بجديد » . وقال احمد اليماني